الخطاب الأميري واستكمال النظر في بند الرسائل

بعيدة عن جيب المواطن.. والضريبة «مرفوضة»

مطالب نيابية بإلغاء القوانين المقيدة للحريات والاهتمام بالتعليم والصحة وتنويع مصادر الدخل

مراقبة حكومية

فرز الديحاني مترئساً جانباً من الجلسة

الخليفة : الخطاب الأميري يدعو إلى تغليب المصلحة الوطنية لكن برنامج عمل الحكومة مجرد كلام مرسل

●●●●

الشاهين : هناك 13 مليونا و400 ألف وثيقة مالية مشبوهة لجرائم غسل الأموال والتهرب الضريبي .. ونريد تفسيرا

الطريجي : الإصلاح يجب أن يأتي من رأس الهرم بترشيد الإنفاق الحكومي واستحداث تشريعات جديدة

●●●●

العارضي : الحكومة لن تكون بحاجة إلى تحصين إذا وضعت أولويات الشعب في اهتماماتها

مرزوق الخليفة أثناء مداخلته

الحميدي : حماية الهوية الكويتية قضية حيوية في ظل الإحصائيات التي تشير إلى تزايد أعداد الكويتيين

هشام الصالح : القضية الإسكانية من أبرز الأولويات التي تحتاج إلى تضافر جهود السلطتين

المستثمرين.

وأشار إلى أهمية تحرير الأراضي للحد من الارتفاع غير الطبيعي في أسعار العقار، ومتابعة الحكومة لقضايا الفساد واسترداد أموال الدولة.

وطالب النائب مساعد العارضي بالالتفات إلى قضايا المواطنين والمتقاعدين، ومعالجة قضية غير محددي الجنسية، مؤكدا أن الحكومة لن تكون بحاجة إلى تحصين إذا وضعت أولويات الشعب في اهتماماتها.

من جهته اعتبر النائب د. هشام الصالح القضية الإسكانية من أبرز الأولويات التي تحتاج إلى تضافر جهود السلطتين لحل مشاكلها المتعددة.

ولفت إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل، والاهتمام بالسياحة الداخلية وإحياء مشروع تطوير الجزر التي من المقدر له أن يحقق عوائد بقيمة 35 مليار دولار سنويا وتوفير 200 ألف فرصة عمل.

كما طالب بمنح أولوية لمقترحات شراء قروض المواطنين وتعاون الحكومة لإقراره كتشريع مستحق يخفف الأعباء عن كاهل آلاف الأسر الكويتية.

من ناحيته أكد النائب خليل الصالح أهمية التركيز على قضايا الإسكان، ودعم المزارعين وزيادة رواتب المتقاعدين.

واعتبر أن القضية الإسكانية واحدة من القضايا الملحة في ظل فترة الانتظار الطويلة والتي تصل إلى 17عاما، وارتفاع تكاليف البناء، مطالبا بوضع حلول عاجلة لفئات المطلقات والأرامل وحل المشاكل الإسكانية التي تواجهها المرأة بشكل عام.

من جهته اعتبر النائب د.خالد العنزي أن تعاون السلطتين قضية مفصلية لإنهاء المشاكل الإدارية والخدمية في البلاد وتحقيق تطلعات المواطنين.

وطالب بالانتهاء من تقارير القوانين الجاهزة في أسرع وقت ممكن مشيرا إلى أن اللجنة التشريعية انتهت من 20 تقريرا خلال دور الانعقاد الماضي.

وحث العنزي الحكومة الجديدة على الاهتمام الجاد بوضع حلول لقضايا سيولة بنك الائتمان، ورفع معاشات المتقاعدين، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين.

وقال النائب مرزوق الخليفة إن الخطاب الأميري يدعو إلى تغليب المصلحة الوطنية، لكن برنامج عمل الحكومة مجرد كلام مرسل.

وطالب الحكومة بوضع برامج إصلاحية لا تستهدف جيب المواطن أو ترتكز على فرض ضرائب، والتركيز على تنويع مصادر الدخل ومن بينها ما يتعلق بالصناعات التحويلية والمشتقات النفطية.

وذكر الخليفة عددا من القضايا التي يستوجب على الحكومة مراعاتها في خططها ومنها ما يتعلق بمشاكل التمويل في بنك الائتمان، ووضع حلول لمشاكل المتقاعدين وتعديل التركيبة الإسكانية، متسائلا عن أسباب تعطل صرف مكافآت الصفوف الأمامية حتى الآن.

من ناحيته قال النائب بدر الحميدي إن قضية حماية الهوية الكويتية قضية حيوية في ظل الإحصائيات التي تشير إلى قفز أعداد الكويتيين من 69 ألف مواطن في عام 1965 إلى مليون و344 ألفا في عام 2018 ، مضيفا إنه "تم اكتشاف وجود تلاعب وتزوير في هذا الملف".

وأضاف إن الحكومة لا تملك القرار في شأن الجنسية ودورها يقتصر على إدارة الموضوع ما ضاعف حجم التلاعب والفساد في هذا الملف.

واعتبر الحميدي أن قضية التركيبة السكانية صناعة حكومية لذلك لا ينتظر أن تقدم حلولا ناجحة لتلك القضية، مؤكدا أن " وجود عمالة وافدة فائضة عن حاجة سوق عمل يشكل ضغطا على البنية التحتية ويرهق ميزانية الدولة".

بدوره طالب النائب د. حمد المطر بتهيئة الأجواء للتعاون بين السلطتين، ومنح المزيد من الحريات، مؤكدا أن سبب تدهور قطاعات الدولة المسؤول عنه السلطة التنفيذية.

وبين أن معالجة قضية مافيا العقار تحتاج إلى قرارات عاجلة بتحرير المزيد من الأراضي بما يؤدي إلى استقرار السوق، معتبرا أن تأخر الطلبات الإسكانية في ظل امتلاك فئات محددة عشرات البيوت في مختلف المناطق موضع مساءلة مستحقة للحكومة.

من جهته قال النائب د. عبد الكريم الكندري إن الأزمة السياسية الحالية مسؤولية مشتركة بين جميع السلطات مؤكدا ضرورة تغيير النظام الانتخابي إلى نظام القوائم النسبية.

وطالب الكندري الحكومة بتغيير نهجها في إدارة البلد وطريقة اختيار الوزراء، وإعادة النظر في طريقة اختيار المناصب القيادية في بعض الجهات.

وأوضح أن تعديل قانون محكمة الوزراء في عام 2014 قد أتى جدواه بوجود وزراء سابقين تتم محاكمتهم.

وقال الكندري إنه فيما يخص الملف الاقتصادي، فلا توجد تنمية لمدخولات الدولة ولا توجد زيادة للرواتب على الرغم من ارتفاع الأسعار.

من جهته قال النائب د. سعدون حماد إن الدعوة السامية للحوار الوطني وما نتج عنها من انفراجة في قضية العفو أثمرت توافقا يدفع نحو تحقيق الاستقرار السياسي وفتح صفحة جديدة مطالبا بالتوسع في العفو ليشمل المغردين.

وأكد حماد ضرورة زيادة رأسمال بنك الائتمان حتى يستطيع تغطية طلبات الرعاية السكنية مبينا أن هناك قسائم في خيطان الجنوبي تصل إلى 14 ألف قسيمة.

وطالب حماد بالإسراع في صرف مكافآت الصفوف الأمامية في الجهات كافة، وحل قضية غير محددي الجنسية، وتنويع مصادر الدخل وإسقاط القروض أو الفوائد عن المواطنين.

واعتبر النائب د. بدر الملا أن عدم تقيد الحكومة برغبة النواب في وضع جدول زمني للنظر في القوانين بداية سلبية، موضحا أن برنامج عمل الحكومة لا يتضمن إصلاحات حقيقية.

وأشار إلى أن مشروع قانون الدين العام السابق كان أقصاه 20 مليار دينار وتم سحبه وزيادته إلى 60 مليار دينار، مضيفا إن " القطاع النفطي بات يحتاج إلى انتشال مالي نظرا للأعباء المالية المتزايدة، مبينا أن خسائر الشركات النفطية وصلت إلى مليار و600 مليون.

من جهته اعتبر النائب عبد الله المضف أن الفساد المتجدد يعوق أي جهود تنموية، موضحا أن " قضية أملاك الدولة التجارية تحتاج إلى إصلاحات عديدة حيث إن هناك أراضي تصل إلى أكثر من 100 ألف متر تؤجر بثلاثين ألف دينار".

ولفت إلى وجود ترضيات في قضية توزيع الحيازات الزراعية، من بينها ما يتعلق بتخصيص 30 مزرعة لشخص واحد.

من ناحيته اعتبر النائب مهند الساير أن السلطة التنفيذية لا تلتزم بتنفيذ رؤية صاحب السمو وطالب رئيس الحكومة بتطبيق برنامج الحكومة وتعزيز جهود مواكبة الفساد.

وأشار إلى أن التحديات الكثيرة التي تواجهها الدولة لا تترك ترف الوقت لمواجهتها، مؤكدا الحاجة إلى عمل جماعي وخبرات متراكمة وأن تكون هناك رؤى موحدة لبناء البلد.

وأكد الساير " عدم وجود خصومة سياسية مع أي وزير"، مطالبا رئيس الوزراء "بسحب طلب تأجيل الاستجوابات لتأكيد الرغبة في بدء صفحة جديدة مع النواب".

بدوره أكد النائب أحمد الحمد أهمية تحقيق الاستقرار السياسي، وإعلاء مبدأ الحوار بين السلطتين لتحقيق الصالح العام، ومواجهة التحدي الاقتصادي والعمل الجاد لتنفيذ خطة الكويت 2035/2020 .

وطالب بإشراك القطاع الخاص في مشاريع الدولة والاهتمام بقضايا التعليم والرعاية الصحية وتقديم حلول فاعلة للقضية الإسكانية.

وأعلن رئيس المجلس مرزوق الغانم تسلم برنامج عمل الحكومة ومن ثم رفع الجلسة إلى 18 يناير الجاري.

جانب من الجلسة

أحمد الحمد خلال مداخلته

أسامة الشاهين متحدثاً